

حُجبة التحقيق الإداري أمام المحاكم الجزائية

دراسة في ضوء أحكام القضاء العراقي

أ.د. عامر زغير محيسن

م. حيدر عرس عفن

كلية القانون - جامعة ميسان

كلية القانون - جامعة ميسان

تنطلق فكرة البحث من إشكالية مفصلية في إطار العلاقة بين الإدارة والقضاء الجزائي في ظل تنامي المشكلات الإدارية والمخالفات الوظيفية في دوائر الدولة وما يتطلب من سرعة تشكيل اللجان التحقيقية للوقوف على حقائق التهم الموجهة ضد الموظف المخالف ومدى اقترافه للجرم بصفته الرسمية من عدمه لذلك يأتي هذا البحث ليسلط الضوء على حجية الأدلة المستخلصة من محاضر التحقيق الإداري وقوتها الملزمة أمام السلطة القضائية بدءاً من محاكم التحقيق وصولاً إلى محاكم الموضوع فضلاً عن بحث إشكالية العلاقة بين التحقيق الإداري والتحقيق الجزائي من خلال بيان التأثير المتبادل بين كل منهما.

ولمعالجة هذه المعطيات لا بد لنا من تقسيم هذا الموضوع على مباحث ثلاثة، سنتناول في المبحث الأول التحقيق الجزائي وعلاقته بالتحقيق الإداري وذلك في مطلبين، سنخصص المطلب الأول لدراسة التحقيق الإداري بوصفه شرطاً لإحالة الموظف إلى محاكم التحقيق، وسنبحث في المطلب الثاني أثر التحقيق الجزائي على سير الإجراءات الانضباطية، وسنخصص المبحث الثاني لبيان حُجبة التحقيق الإداري أمام محاكم التحقيق من حيث حُجبيته على مباشرة التحقيق الجزائي، وحجبيته على انجاز التحقيق الابتدائي، فيما سنبيين في المبحث الثالث حجية التحقيق الإداري أمام محكمة الموضوع وذلك في مطلبين من حيث حجية التحقيق الإداري في قبول الإحالة إلى محكمة الموضوع بالإضافة إلى حجبيته في إصدار الحكم الجزائي .